بنك البلاد
Bank Albilad

حساب عوائد الأعمال
شروط و أحكام

اسم العميل: .....

ملف العميل: .....

رقم الحساب: .....

QR Code

الأحكام والشروط العامة لاتفاقية فتح حساب بنكي جارٍ للأشخاص

أ. التعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية -أينما وردت في هذه الاتفاقية- المعاني المبينة أمام كلٍ منها ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

الطرف الأول: البنك/المصرف الموضحة بياناته في البند (أولاً) من هذه الاتفاقية.
الطرف الثاني: عميل البنك/المصرف الاعتباري الموضحة بياناته في البند (أولاً) من هذه الاتفاقية، والذي وقع عنه بالوكالة أو بقرار الشركاء مجلس الإدارة على هذه الاتفاقية. ويشمل التعريف الوكيل أو المفوّض عن العميل.

الحساب الجاري: سجل محاسبي يفتح من قبل البنك وينشأ بموجب هذه الاتفاقية بناءً على طلب العميل، ويترتب عليه حقوق والتزامات لكلا الطرفين، وتشمل الحقوق والالتزامات قيودًا محاسبية يقوم بها البنك طبقاً للأنظمة والقواعد والأعراف البنكية.

.

ب. الإيضاحات:

في هذه الاتفاقية، ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

1. الإشارة إلى الأعوام والشهور والأيام هي إشارة إليها وفقاً للتقويم الهجري.

2. الإشارة إلى الاتفاقية هي إشارة إلى البند (أولاً) والبند (ثانياً) والبند (ثالثاً) وملاحق الاتفاقية، ويشمل ذلك ما يجري عليها من تعديلات أو إضافات.

2. تمهيد:

حيث يرغب الطرف الثاني بفتح حساب جاري لدى الطرف الأول، وحيث وافق الطرف الأول على طلب الطرف الثاني، عليه فقد اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً ونظاماً على إبرام هذه الاتفاقية. وتخضع لأحكام الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة كنظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولوائحهما التنفيذية، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي كقواعد الحسابات البنكية، وفي حال وجود تعارض بين أحكام الاتفاقية وأحكام الأنظمة والتعليمات؛ فإن أحكام الأنظمة والتعليمات تسود على غيرها.
يُعد التمهيد أعلاه جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

3. حقوق والتزامات الطرفين

1 يلتزم الطرف الأول بفتح حساب جاري للطرف الثاني وبذل العناية اللازمة لتنفيذ أوامره على الحساب في حدود الأنظمة والقواعد والأعراف المصرفية، ولا يتحمل الطرف الأول المسؤولية عن أي ضرر ناشئ عن تنفيذ هذه الأوامر إلا في حال كان هذا الضرر ناتج عن إهماله الجسيم أو ارتكابه لسلوك سيء عمداً أو تخلفه عن الالتزام ببذل العناية اللازمة والتي يقصد بها لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية؛ الاهتمام والمهارة والحصافة والاجتهاد وفق الظروف التي يتوقع أدائها- في حدود المعقول-من أية منشأة.

2. يحق للطرف الأول الاستفادة من المبالغ المودعة في الحساب الجاري لمصلحته، مع التزامه التام بتمكين الطرف الثاني من هذه المبالغ فور طلبه، وليس للطرف الثاني المطالبة بأي أرباح عن ذلك، على أن للطرفين إجراء اتفاق مستقل لترتيب العلاقة التي يمكن للطرف الثاني فيها الحصول على أرباح عن تلك المبالغ.

3. يُحظر على الطرف الثاني استخدم الحساب بأي غرض أو نشاط غير مشروع، وينبغي عليه إبلاغ الطرف الأول حال وجود أي اعتراض أو اشتباه فيما يجري على حسابه من عمليات، ويُعد مرور (ثلاثين) يوماً من تاريخ تنفيذ أي عملية دون اعتراض الطرف الثاني؛ موافقة وتأكيد منه على سلامتها.

4. للطرف الأول استيفاء رسمٍ محددٍ من الطرف الثاني مقابل الخدمات التي يقدمها إليه، وله تحصيلها مباشرة دون الرجوع إلى الطرف الثاني، على أنه يتوّجب أن تكون تلك الرسوم غير متعارضة مع ما يصدر عن البنك المركزي السعودي وأن يتم نشرها في فروع الطرف الأول وموقعه الإلكتروني قبل (30) يوم من تطبيق الرسوم.

5. يتحمل الطرف الثاني أية مصروفات أو ضرائب تُفرض من قبل الدولة حيال أي من الخدمات أو المنتجات التي يقدمها الطرف الأول للطرف الثاني، سواء كانت مفروضة حالياً أو قد تفرض مستقبلاً.

6. يُحيط الطرف الأول الطرف الثاني عبر الرسائل النصية لرقم هاتف الجوال المدّون في الاتفاقية -أو أي وسيلة أخرى يُتفق عليها- بالآتي:
أ. كافة العمليات المنفذة على الحساب الجاري فور حدوثها.

ب. قبل تغيّر حالة الحساب، أو إيقاف صلاحيات المفوّض بمدة كافية.

7. يلتزم الطرف الثاني بتحديث مستند الإثبات ومعلوماته المدون بياناتها في الاتفاقية حال تحديثها أو تغيُّرها، ويجوز للطرف الأول؛ عند الإخلال بذلك ولأغراض الالتزام بالأنظمة المعمول بها، تجميد الحساب الجاري.

8. يجوز للطرف الأول إيقاف صلاحيات المفوضين بالتوقيع عند انتهاء هوياتهم ما لم يقدم الطرف الثاني تحديثاً لها، مع مراعاة أحكام الفقرة رقم (6) المشار إليها أعلاه.

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

9. يوافق الطرف الثاني على قيام الطرف الأول لأغراض فتح وتشغيل الحساب الجاري والالتزام بالأنظمة المعمول بها بالحصول على بيانات مستند الإثبات ومعلوماته المحدثة من خلال الخدمات المقدمة من مركز المعلومات الوطني أو أي جهات أخرى موثوقة ومستقلة.

10. يجوز للطرف الأول في حال إخلال الطرف الثاني بهذه الاتفاقية اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة في حدود الإجراءات التي تنص عليها الأنظمة والقواعد والأعراف المصرفية.

11. للطرف الثاني إقفال الحساب الجاري والحصول على كامل الرصيد الدائن في أي وقت وذلك بعد تقديم طلب إلى الطرف الأول مرافقاً به بطاقات الصرف الآلي والشيكات وأي متعلقات ناشئة عن الحساب، ويجوز للطرف الأول رفض طلب إقفال الحساب في حال ارتباطه بأي التزامات مالية كإصدار خطابات ضمان وفتح اعتمادات مستندية وخصم أوراق تجارية وغيرها من الالتزامات المشابهة التي تتطلب استمرار الحساب.

12. للطرف الأول إقفال الحساب عند فتح الحساب الجاري وعدم إيداع أية مبالغ مالية به لمدة (تسعون) يوماً من تاريخ فتح الحساب، أو إيداع الطرف الثاني مبلغ معيناً ومن ثم السحب منه ليكون رصيد الحساب (صفر) لمدة (أربع) سنوات، مع مراعاة إشعار الطرف الثاني عبر الرسائل النصية لرقم هاتف الجوال المدّون في الاتفاقية -أو أي وسيلة أخرى يُتفق عليها- قبل إقفال الحساب بمدة كافية.

13. في حالة رغبة الطرف الثاني إلغاء أو إضافة أحد المفوضين على الحساب، أو تعديل نموذج توقيع أي من المفوضين على الحساب المحفوظة لدى الطرف الأول؛ فإن ذلك يتم عبر النماذج المعدة من قبل الطرف الأول. وفي هذه الحالة، سيعتمد الطرف الأول أي عملية قام الطرف الثاني بإجرائها على الحساب قبل تسلّمه تعليمات التعديل أو الإلغاء من الطرف الثاني أو حررت بتاريخ سابق لتاريخ هذه التعليمات، وسيكون اعتماد التعديلات من قبل الطرف الأول في اليوم التالي لتاريخ استلام هذه التعديلات.

14. يجوز للطرف الأول إرسال رسائل نصية أو التواصل هاتفياً أو إرسال منشورات تسويقية إلى الطرف الثاني في شأن الخدمات والمنتجات التي يقدمها الطرف الأول؛ وذلك ما لم يبدِ الطرف الثاني عدم الرغبة في تلقي تلك الرسائل والمنشورات التسويقية.

15. للطرف الثاني الاطلاع على كشف حسابه من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما له طلب إرسال كشف حساب إلى بريده الإلكتروني أو عنوانه الوطني الموضح في الاتفاقية أو إلى أي عنوان آخر يحدده.

16. يقوم الطرف الأول في حال علمه -بموجب إشعار خطي من المحكمة المختصة أو بالنيابة عنها أو بموجب إعلان في الصحف الرسمية- بوفاة مالك المؤسسة الفردية المفتوح باسمها الحساب، أو أحد الشركاء في الشركة المفتوح باسمها الحساب (غير شركة المساهمة المدرجة في السوق المالية)، أو صدور قرار بتصفية الشركة صاحبة الحساب، أو افتتاح أي إجراء من إجراءات التصفية أو التصفية الإدارية للطرف الثاني؛ بوقف التعامل على الحساب (باستثناء إذا كان عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس يجيز استمرارها في حالة الوفاة)، ويكون ذلك إلى أن يتم تعديل عقد التأسيس والنظام الأساس، أو تحديد المصفي المخوّل بإدارة الحساب وفقاً للأحكام والإجراءات النظامية.

17. تُعد جميع حسابات الطرف الثاني لدى الطرف الأول بمثابة حساب واحد، ويجوز للطرف الأول في أي وقت ودون الرجوع إلى الطرف الثاني أن يجري مقاصة بينها، وأن يخصم منها لمقابلة أي التزامات حالّة عليه.

18. لا يجوز للطرف الذي قصر أو أهمل في إخطار الطرف الآخر بتغيير عناوين تواصله أو أحدهما؛ التعذّر بعدم علمه بالإخطار أو عدم وصوله إليه.

19. يمتنع الطرف الثاني عن إجراء أي تحويلات إلى خارج المملكة العربية السعودية لأي منظمات غير هادفة للربح، باستثناء الجهات المسموح بها وفق أحكام قواعد الحسابات البنكية، ويكون للطرف الأول رفض إجراء هذه التحويلات. .

20. لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية تجاه الطرف الثاني عند تأخير أو عدم تسليم الحوالة البنكية للمستفيد بسبب خطأ أو عطل يحصل في النظم التنقية خارج عن إرادة الطرف الأول، أو في حال عدم اكتمال معلومات المستفيد أو عدم وجوده أو لأي سبب آخر خارج عن إرادة الطرف الأول، مالم يكن التأخير أو عدم تسليم الحوالة البنكية ناتج عن تخلف الطرف الأول عن بذل العناية اللازمة أو عن إهماله الجسيم.

21. يُطبق على جميع الإيداعات والسحوبات بالعملة الأجنبية السعر المعتمد لدى الطرف الأول لصرف العملات الأجنبية.

22. فيما يُخص الحسابات المشتركة، يُعد الرصيد الدائن المتوافر في الحساب ملكاً لطرفيه كشركاء وفقاً للنسب المحددة لكل منهم في هذه الاتفاقية، كما يتحمّل الشركاء الرصيد المدين الناشئ في الحساب لأي سببٍ كان. ويحق للطرف الأول إيقاف الحساب في حال وفاة أو فقد أهلية أحد الشركاء أو افتتاح أي من إجراءات التصفية أو التصفية الإدارية بحق أي منهم، أو استلامه بلاغاً من أحد الشركاء بوجود نزاع فيما بينهما.

23. لا يؤدي بطلان أي بند من بنود الاتفاقية أو عدم نظاميته أو عدم قابليته للتنفيذ إلى بطلان بقية بنود الاتفاقية. على أن يلتزم الطرفان بتعديل البند بما يتفق مع الأنظمة والضوابط ذات العلاقة.

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

24. يجوز للطرف الأول تعديل الاتفاقية من وقت إلى آخر-دون إخلال بتعليمات البنك المركزي السعودي-، على أن يلتزم الطرف الأول بإحاطة الطرف الثاني بالتعديلات قبل (ثلاثون) يوم من تاريخ سريانها، وتُطبق التعديلات بعد مرور المدة المشار إليها في هذه الفقرة اعتباراً من تاريخ نشرها على موقع الطرف الأول الإلكتروني. ويُعد عدم الانسحاب من الاتفاقية موافقة وقبول من الطرف الثاني للتعديلات.

25. تظل هذه الاتفاقية سارية حتى تاريخ إقفال الحساب من قبل أحد الطرفين.

26. يجب على الطرف الأول الحفاظ على سرية جميع البيانات ومعلومات الحساب المقدمة من الطرف الثاني، ويستثنى من ذلك ما يُفصح عنه الطرف الأول لأغراض مهنية وتشغيلية محددة -بعد أخذ موافقة الطرف الثاني-، وللجهات الحكومية المختصة وفقاً للأنظمة والضوابط ذات العلاقة.

27. للطرف الأول الاحتفاظ بكافة المستندات المرتبطة بحساب الطرف الثاني لمدة (عشر) سنوات كحد أدنى من تاريخ انتهاء الاتفاقية.

28. تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية. وتتم تسوية أي نزاع ينشأ بين الأطراف بشكلٍ ودي، وإذا تعذر حل النزاع ودياً، يحق لأي طرف من الأطراف إحالته إلى الجهة القضائية المختصة.

29. أُعدت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية وفي حال وجود اختلاف في النص بينهما، فيُعتمد النص باللغة العربية وهي الأصل.

30. لغرض التنشيط والاشتراك في الخدمات الإضافية المقدمة في نظام المدفوعات الفورية، ستتم مشاركة معلومات الحساب تلقائياً وبسرية تامة مع شركة المدفوعات السعودية (المشغل الوطني للنظام) حسب الحاجة، المعلومات التي سيتم مشاركتها هي كما يلي:

أ. اسم العميل
ب. رقم الحساب
ت. رقم الهاتف المحمول
ث. رقم الهوية
ج. البريد الالكتروني

4. الخدمات والمنتجات المقدمة المرتبطة بالحساب الجاري

يُقدم الطرف الأول للطرف الثاني عدد من الخدمات والمنتجات المرتبطة بالحساب الجاري منها ما هو موضح أدناه. ويخضع تقديمها للشروط والأحكام الملحقة في هذه الاتفاقية ، وتكون جزءاً لا يتجزأ منها.

☐ بطاقة صرف آلي ☐ بطاقة صرف آلي ☐ بطاقة صرف آلي ☐ بطاقة صرف آلي

5. تعهدات وإقرارات الطرف الأول

يتعهد ويقر الطرف الأول للطرف الثاني بالآتي:

1. المعاملة بعدلٍ وإنصاف، والالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية.

2. حماية خصوصية المعلومات وعدم استخدامها إلا لأغراض محددة -بعد أخذ موافقة الطرف الثاني-، ويستثنى من ذلك ما يُفصح عنه الطرف الأول للجهات الحكومية المختصة وفقاً للأنظمة والضوابط ذات العلاقة.

3. أن يتخذ كافة الإجراءات التقنية والتنظيمية اللازمة لحماية نظم المعلومات التقنية وبيانات العملاء لديه في أعماله وأعمال فروعه وشركاته التابعة وأنه اتخذ العناية اللازمة وبذل الجهود المعقولة في إنشاء وصيانة وتنفيذ واتباع ضوابط وسياسات وإجراءات تقنيات المعلومات وأمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية البيانات بما في ذلك من عمليات إشراف وتحكم بالدخول إلى النظم والتشفير وحماية افتراضية وفعلية ولديه خطط استمرار الأعمال اللازمة وخطط الاستعادة وخطط أمنية مصممة للحماية من أية اختراق أو تدمير أو ضياع أو تشويش أو تعديل أو استغلال.

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

6. تعهدات وإقرارات الطرف الثاني

يتعهد ويقر الطرف الثاني وهو بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً ونظاماً بالآتي:

1. أنه غير ممنوع نظاماً من التعامل معه، وأن جميع البيانات التي قدمها صحيحة وموثوقة ومحدّثة.
2. أنه مسؤول أمام الجهات المختصة عن الأموال التي تُودع في حسابه بعلمه، وتلك التي تودع في حسابه دون علمه سواءً تصرف بها هو شخصياً أو لم يتصرف بها وذلك في حال عدم إبلاغه عنها رسمياً عند علمه بوجودها في حسابه.
3. أن الأموال المودعة في الحساب ناتجة عن نشاطات مشروعه وأنه مسؤول عن سلامتها، وإذا استلم الطرف الأول منه أي أموال غير مشروعة أو مزيفة فإنه لا يحق له استردادها أو طلب التعويض عنها.
4. حق الطرف الأول في تجميد الحساب أو إحدى المبالغ المقيدة فيه في حال الاشتباه بأن المبالغ ناتجة عن عمليات احتيال مالي وفقاً للأنظمة المعمول بها.
5. أنه المستفيد الحقيقي من الحساب.
6. أنه على علم ومعرفة تامة بأنه يُمنع التحويل لأشخاص أو جهات غير معروفة لديه حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها، وأن جميع التحويلات التي يقوم بها هي لأشخاص وجهات معروفة لديه ولأغراض شخصية ومعروفة ومشروعة.
7. أنه قرأ وفهم الأحكام والشروط المبينة في هذه الاتفاقية، كما أنه سيقوم بقراءة الأحكام والشروط الخاصة بالخدمات والمنتجات المرتبطة بالحساب الجاري، والمنشورة عبر موقع الطرف الأول الإلكتروني.
8. **الإقرار الضريبي :**

إقرار العميل:

اقر العميل بأنه اطلع على الشروط والاحكام الموضحة أعلاه ووافق عليها.

اسم العميل: ..... التاريخ: ..... التوقيع: .....

خاص باستخدام البنك:

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع مطابقة شخصيته مع الصورة على اصل الهوية :

اسم الموظف..... الرقم الوظيفي..... التوقيع ..... التاريخ...../...../.....

اعتماد

اسم الموظف..... الرقم الوظيفي..... التوقيع ..... التاريخ...../...../.....

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

شروط وأحكام حساب عوائد الأعمال

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم عقد هذه الاتفاقية وإبرامها في [.....]، في مدينة [.....] بين:
1. [.....] ويمثله حسب التوقيع على هذه الاتفاقية [.....] الجنسية .....، هوية رقم (.....) هاتف ..... ، جوال .....، فاكس .....، بريد الكتروني ..... ، وعنوانه الوطني : رقم المبنى ..... رقم الوحدة .....الشارع ..... الحي ..... المدينة ..... الرمز البريدي ..... الرقم الإضافي ..... والعنوان البريدي: المدينة ..... ص ب ..... رمز بريدي ..... بالمملكة العربية السعودية، والمشار إليه فيما يلي باسم "رب المال/ صاحب المال (الموكل)"

2. بنك البلاد – شركة مساهمة سعودية - سجل تجاري رقم: 1010208295 الصادر بتاريخ 10/03/1426هـ، وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425هـ (4 نوفمبر 2004م)، رقم التسجيل الضريبي 300000712300003، هاتف (0114798888) فاكس (0114798898)، ويشار إليه فيما بعد "البنك" و/أو بـ "الوكيل "

التعريفات:

"**حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد**" هو حساب جاري للعملاء من الشركات/ المؤسسات مصمم لتقديم مزايا حساب التوفير والحساب الجاري ومتاح بعملات معينة يحددها البنك من وقت لآخر.

"**مقدم الطلب أو العميل**" هو الشركة/ الكيان الذي يقدم طلبًا للبنك لفتح حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد.
"الأعمال" هي الأنشطة التمويلية والاستثمارية للبنك الممتثلة للشريعة الإسلامية.

"**الحد المتوقع لمعدل الربح المتوقع/ المقدر**" هو معدل الربح الذي يتوقع الوكيل أو (البنك) تحقيقه بناءً على ظروف السوق والأداء السابق لأنشطة الأعمال/ الأصول.

"**الحد الأدنى للرصيد**" هو الحد الأدنى لمبلغ الإيداع الذي يجب أن يحتفظ به العميل في حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد ليكون مؤهلًا لتلقي الأرباح، إن وجدت.
"الربح الفعلي" هو مبلغ الربح الذي حققه البنك بصفته وكيلًا والذي يتم تحديده في نهاية كل شهر بناء على نتيجة الاستثمار.

"**مبلغ الاستثمار**" هو الرصيد الذي يحتفظ به العميل في حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد.
"الحد الأقصى لمبلغ الإيداع" هو الحد الأقصى للمبلغ الذي قد يقبله البنك من صاحب حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد في أي وقت، ويحتفظ البنك بالحق في عدم قبول المبالغ المودعة فوق هذا الحد.

"**السعر المرجعي**" هو السعر الأساسي المعروف/المنشور مثل سعر إعادة الشراء والبيع.
"سعر الهامش" هو نقاط الأساس الإضافية ("BPS") المعروضة فوق السعر المرجعي. ويجوز أن يختلف هذا السعر من عميل لآخر.

"**رسوم الوكيل**" وهي النسبة التي يستحقها الوكيل عن كل عقد استثمار يبُرم بموجب هذه الاتفاقية، وهي عبارة عن مبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من الأرباح المتوقعة أو أقل والتي يتم الإعلان عنها وقت قبول الوكيل على النحو المحدد في الجدول (ب).

حافز الأداء" المبالغ التي يستحقها الوكيل فيما زاد عن الربح المتوقع.

"**عرض رب المال**" عرض استثمار يرسله رب المال إلى الوكيل وفقًا للجدول (أ).

"**معاملة استثمارية**" هي واحدة من الصفقات الاستثمارية التي يقوم بها الموكل من خلال الوكيل، ويتفق الطرفان على شروطها وفقًا لعرض الوكيل ولقبول الموكل، على أن تبرم كل معاملة وفقًا لهذه الاتفاقية.

"**الاستثمار بالوكالة**" هي علاقة وكالة بين الوكيل والموكل حيث يعين الموكل الوكيل لأداء مهمة أو مهام معينة نيابة عنه فيما يتعلق بالمعاملة الاستثمارية وفقًا للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

"**عقد استثمار بالوكالة**" العقد الذي ينشأ عند موافقة الموكل على شروط وأحكام اتفاقية الاستثمار بالوكالة بموجب إصدار عرض الموكل والقبول من الطرف المقابل، وفقًا للنماذج المرفقة مع هذه الاتفاقية وذلك من خلال البوابة الإلكترونية للوكيل أو في الفرع.

"**الإشعار بالقبول**" إشعار يرسله الوكيل إلى الموكل وفقًا للجدول (ب) والذي قد يكون الكترونياً عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عن طريق توقيع هذه الاتفاقية في الفرع.

رقم النموذج A-B001-1-5

الشريعة

قواعد ومبادئ ومعايير الشريعة الإسلامية كما يتم تفسيرها أو التحقق منها أو تحديدها أو التصريح بها من قبل اللجنة الشرعية للوكيل.

1- تحكم هذه الشروط والأحكام ("الشروط") عمليات حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد المحتفظ له لدى بنك البلاد ("البنك").

2- يجب قراءة هذه الشروط جنبًا إلى جنب مع الشروط والأحكام العامة للحسابات ويكون تفسير البنك لهذه الشروط والشروط والأحكام العامة للحسابات نهائيًا وملزمًا لجميع أصحاب حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد.

3- يُعين الموكل الوكيل الذي يقبل هذا التعيين لاستثمار مبلغ معين على النحو المحتفظ به في حساب عوائد الأعمال نيابة عن الموكل وكجزء من محفظة تمويل الوكيل.

4- يُعيّن الوكيل وفقًا للبند 3 لفترة استثمار مفتوحة فيما يتعلق بكل حساب عوائد الأعمال والأرصدة المحتفظ بها فيها.

5- يحق للوكيل من خلال تعيينه وفقًا للبند 3 إبرام استثمارات وفقًا لما هو مصرح به من الهيئة/ اللجنة الشرعية للبنك نيابة عن الموكل وممارسة الحقوق والصلاحيات والسلطات والتقديرات اللازمة للوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية. لا يجوز اعتبار الوكيل وكيلاً للطرف الآخر في أي جزء باستثناء الجزء المحدد في هذه الاتفاقية. ويتعهد الموكل الأموال المستثمرة من مصادر شرعية وفقًا للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ويتحمل أي مسؤولية قانونية وتنظيمية عن عواقب انتهاك هذا التعهد.

6- يوافق الموكل على أنه يجوز للوكيل تجميع مبلغ الاستثمار مع محفظة تمويل الوكيل ومع المبالغ الأخرى التي يتلقاها الوكيل بموجب عقود الاستثمار المبرمة مع أي أطراف أخرى من وقت لآخر.

7- يوقع عقد الاستثمار نيابة عن الموكل (العميل) ولكن باسم الوكيل (البنك).

8- يحق للوكيل تلقي رسوم الوكالة على النحو المحدد في قبول الوكيل، الجدول ب، فيما يتعلق بعقد الاستثمار في وقت فتح حساب عوائد الأعمال.

9- تُتاح تفاصيل الحد الأدنى للرصيد المطلوب الاحتفاظ به في حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد وأي مميزات أخرى متعلقة به (بما في ذلك أي مميزات محددة) على موقع البنك الإلكتروني المحدث من وقت لآخر. ولن يتم دفع الربح، إن وجد، إذا لم يكن الحد الأدنى من الرصيد المطلوب محتفظاً به في حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد.

التنفيذ والأداء

1- يتفق الطرفان على أنه لا يتحمل الوكيل أو الموكل أي التزام لإبرام صفقة استثمار دون وجود اتفاق ملزم ساري المفعول وفقًا للبند 3.

2- يمكن للعميل فتح حساب عوائد الأعمال في أي يوم من خلال الخدمات المصرفية للأعمال عبر الإنترنت أو الفرع. ومن ثم يقدم الوكيل عرض الوكيل إلى الموكل إما إلكترونيًا أو يدويًا في الفرع.

3- في حال رغبة الموكل في إبرام عقد استثمار بالوكالة بموجب حساب عوائد الأعمال، فيتعين عليه الموافقة على شروط وأحكام هذه الاتفاقية من خلال بوابة الخدمات المصرفية للأعمال عبر الإنترنت للوكيل أو في الفرع. ثم تصبح الاتفاقية ملزمة لكلا الطرفين.

4- تكون عملة كل حساب عوائد للأعمال على النحو المتفق عليه بين الطرفين وعلى النحو المحدد بوضوح في قبول الوكيل.

5- يتخذ الوكيل كافة التدابير اللازمة لدفع الأموال وجمعها نيابة عن الموكل، ومفوضًا بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ أي خطوات أو تحويلات ضرورية في هذا الشأن.

6- يمكن للعميل إجراء عمليات سحب/ تحويلات من/ إلى حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد من خلال القنوات ذات الصلة مثل الفروع، والشيكات، والخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو القنوات الأخرى التي يقدمها البنك من وقت لآخر.

7- يحتاج العميل إلى تقديم إشعار خطي مسبق للبنك أو إخطار البنك من خلال الوسائل الإلكترونية المقبولة لدى البنك، في كل حالة لعمليات السحب التي تزيد عن مبلغ 100 مليون ريال بحيث يقوم البنك بتنفيذ طلب العميل للسحب خلال مدة أقصاها 5 أيام عمل من تاريخ استلام طلب العميل

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

8 - يجوز للبنك أيضًا تحديد الحد الأقصى لمبلغ الإيداع الذي قد يقبله من صاحب حساب عوائد الأعمال محدد من بنك البلاد. ويجوز للبنك أن يرفض أي مبلغ تم استلامه أعلى من الحد المحدد وفقًا لتقديره الخاص. ويجب أن يكون الحد الأقصى لمبلغ الإيداع 2000 مليون ريال سعودي أو على النحو الذي يحدده البنك ويُبلغ به من وقت لآخر.

9 - إن حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد هو حساب استثماري ليس له حد أدنى أو أقصى للفترة/ المدة المطبقة عليه.

10- يمكن للعميل أن يطلب الحصول على دفتر شيكات على حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد، ولكن لن يتم إصدار بطاقة الخصم المباشر من أجهزة الصراف الآلي.

حساب وتوزيع الأرباح

1- قد يتغير الرصيد في حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد بشكل يومي بناءً على عمليات الإيداع والسحب التي ينفذها العميل. ومع ذلك، يُطلب من العميل الحفاظ على "الحد الأدنى للرصيد" ليكون مؤهلًا للحصول على أي ربح، إن وجد.

2- يتكون معدل الربح المتوقع/ المقدر من جزأين هما السعر المرجعي وسعر الهامش.

أ. سيكون المعدل المرجعي المستخدم هو معدل إعادة الشراء والبيع. يجوز للبنك أن يختار تغيير المعدل المرجعي كيفما ومتى رأي ذلك مناسبًا.

ب. سيحدد معدل الهامش في وقت فتح الحساب العوائد للأعمال ويمكن للبنك تغييره بموجب إشعار للعميل.

3- سيتم احتساب الربح الذي يحققه حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد يوميًا ويُدفع على أساس شهري بناءً على معدلات الربح المتوقعة/ المقدرة. سيتم نشر معدل الربح المتوقع / المتوقع على موقع البنك كمرجع للعملاء. ومع ذلك ، قد يختلف معدل الربح الفعلي بناءً على الحركة في السعر المعياري.

4- سيتم احتساب الربح على حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد بناءً على الرصيد الختامي اليومي شريطة الحفاظ على "الحد الأدنى للرصيد". وقد تتغير شروط الحد الأدنى للرصيد من وقت لآخر حسبما هو معلن على الموقع الإلكتروني للبنك.

5- تكون المعادلة الخاصة باحتساب الربح على النحو التالي: ربح حساب عوائد الأعمال = الرصيد الختامي اليومي × معدل الربح المقدر/ المتوقع / 360.

6- سيتم تجميع الأرباح اليومية المحسوبة ودفعها بعد نهاية الشهر.

العقد الشرعي الأساسي

1- بالنسبة لحساب عوائد الأعمال من بنك البلاد، فإن العلاقة بين البنك وصاحب حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد مبنية على مبادئ الوكالة حيث يكون صاحب حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد هو الموكل والبنك هو الوكيل.

2- سوف يتفق البنك والعميل على رسوم الوكيل/ رسوم الوكالة. وللبنك، وفقًا لتقديره الخاص، التنازل عن رسوم الوكالة جزئيًا أو كليًا.

3- يجوز للبنك بصفته الوكيل – وفقا لتقديره الخاص - استثمار أو إلغاء الاستثمار في الأرصدة/ المبالغ الموجودة في حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد في أي من الأعمال التجارية ("الأعمال") الخاصة بالبنك حسبما يراه مناسبًا.

4- في حالة تجاوز الربح الفعلي الربح المتوقع/ المقدر، يحق للوكيل ("البنك") الاحتفاظ بالفرق بين الربح الفعلي والربح المتوقع/ المقدر كحافز أداء.

5- اذا كان الربح الفعلي أقل من الربح المتوقع/ المقدر، فيجب على الوكيل ("البنك") أن يدفع "للموكل" مبلغًا يساوي مجموع مبلغ الاستثمار مضافا إليه كامل الربح الفعلي بالنسبة والتناسب مع أيام الاستثمار، ناقصًا رسوم الوكالة، حسب الاقتضاء.

6- يجوز للبنك وفقًا لتقديره الخاص تعويض "الموكل" عن الفرق بين الربح المقدر والفعلي.

7- في حالة حدوث خسارة في استثمار الوكالة، فسيتحملها العميل "الموكل" ما لم يُثبت حدوث إهمال من جانب البنك "الوكيل". وسيقوم البنك بإعادة الرصيد المتبقي من مبلغ الاستثمار بعد إجراء التعديل الخاص بالخسارة.

الشروط العامة

1- يجب ذكر المميزات الإضافية المتعلقة بحساب عوائد الأعمال من بنك البلاد التي قد تكون قابلة للتطبيق من وقت لآخر في كتيبات المنتجات أو على الموقع الإلكتروني للبنك.

2- في حال وجود شكوى / شكاوى متعلقة بالحساب والعمليات المنفذة عليه أو المنتجات المربوطة بالحساب يجب على رب المال تقديم الشكوى إلى بنك البلاد بشكل عاجل وذلك من خلال زيارة أحد فروع بنك البلاد أو من خلال الاتصال على هاتف البلاد رقم (966114798766+) أو الهاتف المجاني رقم (8001237777) أو من خلال قنوات البلاد البديلة المخصصة لرفع الشكاوي.

3- إذا تعذر حل موضوع الشكوى ودياً فإنه يحق للعميل رفع الشكوى الى الجهات المشرفة " البنك المركزي السعودي " أو رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، وإذا لم يقم رب المال باتخاذ تلك الإجراءات قبل مضي خمس سنوات من تاريخ العلم بالواقعة محل الشكوى أو النزاع، فإنه يعد متنازلاً تنازلاً نهائياً، عن حقوقه بخصوص تلك الشكوى .

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

- تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي.

-5 ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى/ الرسوم

يحتفظ البنك بالحق في فرض و/أو تحصيل و/أو خصم مبلغًا يساوي أي ضريبة القيمة المضافة المطبقة أو الضرائب الأخرى والرسوم المطبقة من العميل و/أو حساب (حسابات) العميل في أي وقت فيما يتعلق بأي تكلفة أو عمولة أو رسوم. يوافق العميل بموجب هذه الوثيقة على دفع مبلغ ضريبة القيمة المضافة والضرائب/ الرسوم المشابهة، بالإضافة إلى أي تكاليف وعمولات ورسوم مطبقة.

-6 لا يحق لأي من الطرفين نقل أو التنازل عن أي من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة و موثقة من الطرف الآخر.

-7 يُستخدم التقويم الميلادي لحساب الفترة المنطبقة لحساب الربح.

-8 يُحكم حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد ويخضع لجميع القوانين والقواعد واللوائح والأوامر والإشعارات والتوجيهات وما شابه ذلك ("القوانين") حسبما تكون مطبقة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية واللوائح المصرفية الإسلامية كما هو محدد من قبل البنك المركزي واللجنة الشرعية لبنك البلاد. وأي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام يجب أن يخضع للاختصاص القضائي الحصري لمحاكم المملكة العربية السعودية. ولن يكون البنك مسؤولًا عن أي خسارة من أي نوع يتكبدها صاحب (أصحاب) حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد نتيجة لأي إجراء أو تقاعس من جانب البنك بسبب أي تغيير في القوانين أو أي إجراء أو تقاعس من جانب الحكومة أو أي من وكالاتها أو هيئاتها سواء كانت شرعية أو فعلية.

-9 يوافق صاحب حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد على تعويض البنك عن جميع الخسائر والأضرار التي يتكبدها البنك نتيجة لخرق هذه الشروط والأحكام من قبل صاحب حساب عوائد الأعمال من بنك البلاد.

10- مراجعة هذه الشروط

أ-يجوز للبنك في أي وقت مراجعة هذه الشروط والأحكام أو تعديلها أو استكمالها، وتسري هذه المراجعة أو التعديل أو الاستكمال بعد ثلاثين (30) يومًا ("فترة الإشعار") من تاريخ إصدار إشعار من قبل البنك ("إشعار البنك") إلى (1) عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالعميل وعنوان إقامته و/أو رقم الرسائل النصية القصيرة للعميل، كما هو محدد في نموذج فتح الحساب، (2) عنوان البريد الإلكتروني الذي يخطر العميل به البنك كتابيًا، (3) من خلال أي وسيلة اتصال رسمية أخرى أو (4) عن طريق وضع إشعار مناسب بشكل بارز في أي من مكاتب البنك أو فروعه.

ب- يؤكد إشعار البنك أن الشروط قد تمت مراجعتها أو تعديلها أو استكمالها وأن الشروط المحدثة قد تم وضعها على الموقع الإلكتروني للبنك.

ت- يوافق العميل على أنه إذا استخدم أيًا من حسابات البنك/ الخدمات المصرفية بعد نهاية فترة الإشعار، فإن هذا الاستخدام المستمر لحساب البنك/ الخدمات المصرفية يمثل موافقة العميل على الشروط المعدلة، على النحو الموضح في إشعار البنك.

ث- إذا لم يوافق العميل على الشروط المنقحة أو المعدلة أو التكميلية، فيجب عليه إخطار البنك كتابيًا خلال فترة الإشعار. يوافق العميل على أن عدم إخطار البنك بهذه الخلافات خلال فترة الإشعار سيشكل موافقة على الشروط المنقحة أو المعدلة أو التكميلية.

إقرار الموكل:

لقد استلمت وقرأت وفهمت وقبلت/ استلمنا وقرأنا وفهمنا وقبلنا الشروط والأحكام المذكورة أعلاه التي تحكم حساب عوائد الأعمال الصادر من بنك البلاد. أوافق/ نوافق أيضًا على أنه يجوز للبنك من وقت لآخر وفقًا لتقديره الخاص تعديل الشروط والأحكام المذكورة وإبلاغي/ إبلاغنا من خلال الوسائل المناسبة.

عرض الموكل الجدول (أ)

بالإشارة إلى وكالة الاستثمار الرئيسية الموقعة بتاريخ [.....]، نخطركم برغبتنا في إبرام وكالة استثمار على النحو المحدد أدناه:

1- مبلغ الاستثمار - حسب الرصيد اليومي المحفوظ في حساب عوائد الأعمال.
2- رقم الحساب [.....]

وفقًا للشروط والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية.

فيما يتعلق بمبلغ الاستثمار، نرغب في إضافة مبلغ الربح شهريًا إلى حساب عوائد الأعمال.

الجدول (ب) قبول الوكيل
تفاصيل وكالة الاستثمار المنفذة:
التاريخ: [.....]
بالإشارة إلى وكالة الاستثمار الرئيسية بتاريخ [.....]، والتعريفات المحددة فيها والتي يجب أن تحمل نفس المعنى ما لم يقتض السياق خلافًا لذلك، ورغبتكم في إبرام معاملة استثمار معنا، وذلك من أجل استثمار مبلغ الاستثمار كجزء من إجمالي أموال الوكيل، نيابة عن الموكل، وفقًا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية،

- مبلغ الاستثمار: [حسب الرصيد اليومي المحتفظ به في حساب عوائد الأعمال]
- عملة الاستثمار: [.....]
- تاريخ الاستثمار: [.....]
- دفع الأرباح: [.....]

بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 21/9/1425 هـ (4 نوفمبر 2004م)

- أتعاب الوكيل: [.....]
- معدل الربح المتوقع: [.....]

سنستثمر مبلغ الاستثمار الخاص بكم في معاملات من المتوقع أن تحقق لكم معدل الربح المتوقع المذكور أعلاه. سيُحتسب أي ربح يتجاوز المعدل المذكور بعد خصم رسوم الوكيل كحافز أداء لنا، ويجوز لنا أيضًا، وفقًا لتقديرنا الخاص ودون التزام، التنازل عن كافة رسوم الوكيل أو جزء منها.

المقر بما فيه:
رقم الحساب:
اسم العميل:
التاريخ:
توقيع العميل:

خاص باستخدام البنك:

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع مطابقة شخصيته مع الصورة على اصل الهوية :

اسم الموظف ..... الرقم الوظيفي ..... التوقيع .....
التاريخ ...../...../..... .....
اعتماد
اسم الموظف ..... الرقم الوظيفي ..... التوقيع .....
التاريخ ...../...../..... .....

رقم النموذج A-B001-1-5